خلال ندوة «لماذا نقاطع؟» في كلية العلوم الإدارية: نرفض الصوت الواحد والاتفاقية الأمنية واستمرار حجز المغردين

العنجري: الحكومة بقانون الانتخاب الجديد تهدف إلى نسف البرلمان
اليحيى: دور الشباب في مواجهة الفساد كان لافتاً خلال الفترة الأخيرة

نظم نادي مديري المستقبل ظهر امس بكلية العلوم الإدارية ندوة بعنوان «لماذا نقاطع؟»، تحدث فيها كل من النواب السابقين عبداللطيف العميري وعبدالرحمن العنجري وفيصل اليحيى.

في البداية أوضح النائب السابق عبدالرحمن العنجري ان ما يتبع في الكويت الآن هو اتباع السياسة الأمنية والقمعية، قائلا ان الحبس الاحتياطي اصبح عقوبة مطالبا بالافراج عن المغردين المعتقلين، لافتا الى تقديمه مع بعض النواب سابقا اقتراحا بقانون الهيئات السياسية وقانون الاحزاب السياسية، مبينا ان هذه القوانين كانت تنسجم مع تحويل الكويت إلى دولة ديموقراطية بحيث تشكل الأغلبية الحكومة.

ولفت الى ان الحكومة ارادت بقانون الانتخاب الجديد ان تنسف البرلمان وكأن الكويتيين قصر، قائلا «يقولون لنا كلوا واشربوا وسنعطيكم زيادات رواتب وسنشتريكم بأموال حقل برقان» مضيفا «لا تطبقون علينا أخذ من كيسه وعايده». مشيرا الى ان العقلية السياسية بالكويت تتجه من سيئ إلى اسوأ ونقول لهم نحن مواطنون ولسنا تابعين، ومشاركون بالحكم والثروة» رافضا أي وصاية على الشعب، مشددا على ان الدستور 183 مادة يجب احترام كل مواده بعيدا عن الانتقائية.

وبين العنجري ان الأمر الأخطر الآن هو الاتفاقية الأمنية التي وقعت الكويت عليها قبل ايام، مبينا ان هذه الاتفاقية رفضت الكويت التوقيع عليها سنة 1994 بسبب وجود برلمان قوي آنذاك رأى انها تتعارض مع روح الدستور، مطالبا الحكومة بنشرها، مضيفا ان من حق الشعب ان يعرف ما هو تعريف الجريمة السياسية وشارحا ان الأخطر فيها تسليم المتهمين في حال ارتكابهم للجريمة السياسية قائلا: «نحن نتحدث عن الكويتيين من غير الشيوخ»، خاتما ان الاصلاح له مصدران اما من الحاكم أو من الشعب، مؤكدا ان المكان القانوني لصياغة قانون للانتخابات هو مجلس الأمة، معلنا مقاطعته للانتخابات ومشاركته بمسيرة كرامة وطن.

بدوره قال النائب السابق فيصل اليحيى ان سبب مقاطعته للانتخابات لمواجهة تفرد السلطة بالقرار، مشددا على ضرورة المقاطعة لعدم اعطاء شرعية حقيقية تعكس رضا الناس عن المجلس القادم، قائلا ان الحكومة تحاول إيهام الناس ان إجراءات الانتخابات المقبلة دستورية لكن واقع الحال مغاير. مستغربا ممن يدعي ان الشعب لم يصل لمرحلة انتخاب رئيس وزراء شعبي، متسائلا «هل رؤساء الوزراء أكفأ من الشعب؟ هل هم الذين استطاعوا مواجهة البرلمان وقدموا خططا حقيقية؟» لافتا الى ان الكويت بحاجة في هذه المرحلة إلى تأسيس جديد لدستور يحقق سيادة الأمة، قائلا ان مشكلة الشباب عدم الثقة بأنفسهم ضاربا المثال بمسيرة كرامة وطن التي قدمت صورة راقية بعدم التعرض لرجال الداخلية او كسر او تخريب. وبين انه منذ 50 عاما المجلس الوحيد الذي لم تمتلك فيه الحكومة أغلبية كان مجلس 2012، لذلك لم تتحمله الحكومة لأشهر، لافتا الى ان الحكومة تريد مساحة حرية بعيدا عن مستوى الرقابة الشعبي، منتقدا عدم وجود بيئة حاضنة للمبدعين والمتميزين، قائلا «اصبحت البيئة طاردة لكل من لديه ارادة لمحاربة الفساد»، مبينا أن الجدول اليومي للشباب اصبح مراجعة قصر العدل لمتابعة محاكمة الشباب ثم الاعتصام في ساحة الارادة.

وشدد على أهمية دور الشباب في مواجهة فساد السلطة، لافتا الى ان طلبة الجامعة كان لهم موقف قوي بمواجهة أي استبداد سابقا، مخاطبا الطلبة بالقول «يجب ان تكونوا مواطنين احرارا لأنكم اصحاب اليد العليا ومصدر السلطات، والمؤسسات لم توجد الا لخدمتكم». من ناحيته، اكد النائب السابق عبداللطيف العميري ان الشباب كان لهم موقف حاسم وواضح بعدم السماح بالعبث بإرادتهم وعدم السماح للسلطة بالتفرد بالقرار، مشيرا الى ان اهم اعتراض على مرسوم الضرورة بشأن الانتخابات هو انه صدر من حكومة «فاقدة للمصداقية» على حد قوله، لافتا الى انها لم تلتزم بحكم المحكمة الدستورية.

وقال «نقاطع لأننا لا نريد أن نعطي مشروعية لهذا الخلط الدستوري ولا نريد أن نقول اقفزوا على حق الشعب وسنقبل بالأمر الواقع»، مبينا ان المعارضة لم تدع مخالفة ولي الأمر كون طاعته امرا لا نقاش فيه، مؤكدا ان طاعة ولي الأمر هي بالالتزام بالنظام وما جاء بالدستور. واشار العميري الى ان المبدأ الذي يستند إليه والرافض لمرسوم الضرورة هو المادة 71 من الدستور الكويتي التي حددت شروطا وضوابط للضرورة اهمها وجود حدث قائلا «الطائفية والقبلية ليست حديثة وطارئة في 2012 فقط بل اول انتخابات طائفية كانت عام 1981»، مسترسلا ان الحكومة تريد ان تشكل مجلسا وفقا لمصلحتها، مبينا انها تلعب بالقوانين كما تشاء للاطاحة بخصومها.

● آلاء خليفة

عبداللطيف العميري

فيصل اليحيى

عبدالرحمن العنجري

العميري: طاعة ولي الأمر أمر لا نقاش حوله وتكون بالالتزام بالدستور

نظمتها جمعية القانون بكلية الحقوق في جامعة الكويت

مناظرة «نشارك أم نقاطع؟»: 247 مع المقاطعة و104 يتجهون إلى صناديق الاقتراع

نظمت جمعية القانون بكلية الحقوق بجامعة الكويت مناظرة تحت عنوان «نشارك أم نقاطع؟» شارك فيها من جانب المقاطعين الفريق البرتقالي خالد الفضالة وطارق المطيري، بينما من جانب المشاركين الفريق الأزرق ناصر الشليمي وعبدالله زمان، وذلك في قاعة عثمان عبدالملك ظهر امس.

ووزع استبيان على طلبة الحقوق حيث تم اخذ شريحة تبلغ 351 مشاركا، حصل فريق البرتقالي على نصيب الاسد في المقاطعة بـ 247، بينما حصل الفريق الازرق على 104، وتبقى لصناديق الاقتراع في 1 ديسمبر 2012 الكلمة الفصل في تحديد المشاركة الانتخابية.

وقال ممثل الفريق الازرق (سأشارك) ناصر الشليمي: مشاركتي لا تعني اني حكومي، نحن لسنا حكومة ولا نمثل الطرف الحكومي، لا يوجد هناك نص دستوري يحدد القياس حيث تركت المحكمة الدستورية الخيار لصاحب السمو الامير، اما حكم الخمس دوائر فاقر ان هناك مثالب على القانون وهي لا ترقى ان تكون مخالفة دستورية وترك المجال للمشرع وهو صاحب السمو الامير، اذن الخلاف هو خلاف القياس ان كان ضرورة او عدم ضرورة كما ان هناك بعض مواد الدستور تركت للقياس وفي الوقت ذاته لم يكن هناك عقوبة، وعلى سبيل المثال تغيب الحكومة عن قضية فيصل المسلم ثلاث جلسات علما ان هناك ما يقارب 1400 مرسوم ضرورة البعض قبل والبعض تم رفضه كما ان المقاطعة هي رأي سياسي وهذا الامر متفقون عليه.

بدوره، قال ممثل الفريق البرتقالي (المقاطع) خالد الفضالة ان المسألة ليست مسألة انتخابات بل هي اوسع واشمل من صوت واحد والف صوت، فهي للاسف الشديد حسب اعتقادنا مسألة انتهاك لسيادة الامة من خلال اجراء غير دستوري ويخالف صريح نص المادة 71 من الدستور، هناك مثال صارخ وهو قانون الانقاذ الاقتصادي واقر قبل سنوات بمرسوم ضرورة ولم يعرض على مجلس الامة.

وفي مداخلة لطارق المطيري، ممثل الفريق البرتقالي، قال خلالها: يبدو ان الاخوة في الفريق الازرق لا يستطيعون منع المقاطعين من المقاطعة، اذن فالمعركة هي معركة سياسية بجدارة، اما الخلاف الدستوري فهو موجود وفق الفقهاء الدستوريين، فالمسألة هي مسالة قرار امة بالكامل، فهل يستطيع شخص الغاء قرار امة بالكامل؟ اذن فالشعب يحق له اختيار من يمثله.

واضاف المطيري: نحن نختلف عن تقدير الضرورة وعدم تقديرها لماذا لا تترك للبرلمان؟ فالحكومة حصنت قانون الخمس دوائر بأربعة اصوات، والآن بعد اجماع ثلاث سلطات يتم إلغاء حق الامة وموافقة الثلاث سلطات، ونحن الآن نتحدث عن ارادتنا كشعب وعدم السماح باستكمال التلاعب لذا نقاطع الانتخابات وبفخر، حتى وان ذهبت المحكمة الدستورية لتأييد المرسوم ستستمر المقاطعة.

وبمداخلة لخالد الفضالة قال خلالها: منذ متى السلطة تؤمن بالدستور وهي التي حاولت ان تفرغه من مواده أكثر من مرة؟! وهل سمعتم بحكومة تنشئ قانونا ولا تقول ما ضرورته واين دور مجلس الامة؟! اذن رسالة الحكومة للشعب هي الغاء مجلس الامة، مع احترامي للطفل الذي تستغله الحكومة لعمل دعاية واعلان لها فهل تم الاستخفاف بعقل الشعب الكويتي لهذه الدرجة؟!

بينما قال ممثل الفريق الازرق عبدالله زمان: ان كل الفقهاء يجمعون على ان آراءهم هي اجتهادات شخصية، لكن السؤال: ماذا بعد تأييد مرسوم الضرورة من قبل المحكمة الدستورية؟ فماذا يفعل الفريق البرتقالي؟ وإلى أين سيجر اتباعه؟ لافتا إلى ان مراسيم الضرورة مناطة بصاحب السمو الامير فقط كما ان هناك مفارقات نلمسها وهي ان المحكمة الدستورية مرات نلتزم بها ومرات لا، لماذا؟ لأن ما يتم على اهوائنا نتفق معه وما لا يتفق نختلف معه، والسؤال: هل نحن ضد المادة 81 التي كرست الاحكام الفردية، هل نحن ضدها؟

وفي مداخلة اخرى لطارق المطيري قال: نحن نسلم بحكم المحكمة الدستورية وهذا لا يصادر حقنا الشخصي بتعديل الوضع الذي لا نرضى عنه سياسيا بالنزول للشارع وغيره ونحن لا نهمز ونلمز ونحن نتكلم عن السلطة والسلطة هي الحكومة والمسألة عدم اعتراف بارادة امة قامت بالتصويت لممثليها في انتخابات عام 2012، والسؤال: لماذا اتجهت الحكومة للمحكمة الدستورية لتحصين الدوائر الخمس بأربعة اصوات؟ ولماذا يتم التغيير؟ في الوقت ذاته نطالب بديموقراطية يحترمها العالم وان يكون هناك حكومة منتخبة واحزاب، كما ان 75٪ ويمثلون 35 عضوا قاطعوا الانتخابات، لا اعضاء سجلوا وتم شطبهم.

وفي رد للفريق البرتقالي لخالد الفضالة، قال ان ساحة تيماء تشهد ان الشباب الكويتي كان موجودا للدفاع عن اخواننا البدون، ونحن قدمنا 47 مادة تحل قضية البدون خلال سنتين، فنحن من لا يقبل المزايدة على قضية البدون، واليوم أربعة من شبابنا الابطال في السجن ضريبة التعبير عن آرائهم، نحن لن نقبل بانتهاك حرياتنا لذا نطالب بدولة مدنية ودولة الدستور وحكومة برلمانية منتخبة.

بينما افاد ممثل الفريق الازرق عبدالله زمان بأننا كفريق ازرق لا نستعرض في قضية البدون، انا احد الموقعين اليوم باصدار قانون ضرورة لحل قضية البدون، مشيرا إلى ان المادة 6 واضحة من الدستور ولم تسلب سيادة الشعب، وخلال 50 عاما من ممارسة الدستور هل هي كافية للتطوير؟ هناك فراغات دستورية منها المادة 106 الخاصة بتأجيل المجلس، وماذا عن حل مجلس 2009 والفراغات المسؤول عنها؟ هي المحكمة الدستورية، والتطوير يجب ان يتم عبر الدوائر الدستورية.

● آلاء خليفة

خالد الفضالة

ناصر الشليمي

طلال الحمود: للمرأة دور رئيسي في المجتمع ويجب إنصافها

أكد مرشح الدائرة الثالثة طلال الحمود على أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات لتشارك في سيادة القانون وتختار تنمية البلاد فالمرأة ركن أساسي في العملية الانتخابية والمجتمع الكويتي ودورها كبير، مشيرا الى انه يجب على المرأة ان تضفي بصمتها وتختار الكويت وتشارك في صناعة القرار السياسي.

وقال الحمود خلال ندوته النسائية ان هناك الكثير من الحقوق والقوانين التي تحتاجها المرأة يجب ان يسعى المجلس لإقرارها خلال المرحلة المقبلة لعل في مقدمتها حقها في تولي الوظائف القيادية والاشرافية، فالجميع امام القانون سواسية لا فرق بينهم او تمييز بسبب الجنس او اللون، وهذا هو القانون بدولة القانون. وتطرق الحمود الى قضايا المرأة المختلفة في الحقوق التي اقرها لها الدستور، مطالبا بضرورة إنصافها من خلال إقرار التشريعات المناسبة والتي تدعم حصولها على جميع حقوقها وامتيازاتها، مشددا على ضرورة تفعيل عمل اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون المرأة لإصدار القوانين والتشريعات المنصفة للمرأة، مشيرا إلى انه يضع قضايا المرأة ضمن اولوياته وسيسعى جاهدا لإنصافها بالقانون.

طلال الحمود

الشطي: توظيف طاقات الشباب ودعم المشاريع الصغيرة مهمتنا المقبلة

دعا مرشح الدائرة الأولى اللواء المتقاعد خالد عيسى الشطي إلى التفعيل الكامل لمواد الدستور كافة والالتزام بتطبيقها، وخصوصا المادتين السادسة والسابعة اللتين تؤكدان ان السيادة للأمة وهي مصدر السلطات جميعا، وعلى ان العدل والحرية والمساواة تشكل دعامات المجتمع.

وقال الشطي في تصريح صحافي: دستور الكويت نص على ان التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، فمن باب أولى بالجميع اليوم التعاون لما فيه خير الكويت، والالتزام بنصوص الدستور التي يطالب الجميع بتطبيقها، وليس فقط أخذ ما يناسبنا منها وترك ما يخالف.

خالد الشطي

وطالب الحكومة بتوظيف طاقات الشباب وتسخيرها لخدمة البلاد عبر دعم المشروعات الصغيرة التي تفتح السبل أمام هذه الفئة للاستفادة من قدراتهم ومواهبهم وخلق برامج تدعم وتدفعهم نحو الإبداع بدلا من معاناتهم من البطالة.

وأشار الشطي إلى أهمية إقرار المشاريع التي يترتب عليها حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مؤكدا أن الكثير من الدول المتطورة ركزت على هذه الفئة قبل أن تنجح في أهدافها المنشودة نحو التطور، آخذا في الاعتبار تقديم الحلول اللازمة بهذا الشأن.

وشدد على ضرورة التركيز على الجانب التشريعي خلال المرحلة المقبلة والاهتمام بالجيل الصاعد والنظر في جميع التشريعات التي تخص الشباب.

أسرة الهذال تحث على المشاركة بالتصويت

جدعان الهذال: المشاركة بالتصويت في الانتخابات واجب وطني ودستوري وشرعي

أكد شيخ قبيلة عنزة جدعان زبن محروت الهذال ان أسرة الهذال ترى ان الواجب الوطني يستدعي المشاركة بالتصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة وعدم المقاطعة لأن الرغبة الأميرية بالمسيرة الديموقراطية تنادي الى ضرورة انتشال البلد من الوضع الذي يمر به، مشيرا الى ان الذهاب الى صناديق الاقتراع ضرورة ملحة تطبيقا لما تتطلبه المرحلة الحالية من تضافر الجهود من أجل مستقبل البلد.

ولفت الهذال بعد اجتماع اسرة الهذال مساء أمس الأول الى انه تم تباحث العديد من القضايا التي تهم القبيلة بعد مشاركة عدد من ابنائها في الانتخابات والتأكيد على دورها الوطني المعهود به، مشيرا الى ان تحديات المرحلة المقبلة تتطلب الوقوف صفا واحدا خلف سمو الأمير وسمو ولي العهد.

واكد الهذال ان الواجب الوطني والدستوري والشرعي ينادي الى ضرورة التوجه لصناديق الاقتراع واختيار الأفضل لبلد افضل متمنيا وقف الخناق الموجود حاليا بالشارع والابتعاد عن كل ما يشق وحدة الصف.

ودعا الهذال الى ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية التي جبل عليها أبناء الكويت تحت اسرة آل الصباح مؤكدا ان الشعب الكويتي هو خط الدفاع الأول عن البلد وحصنها المنيع من كل الأخطار المختلفة او المحيطة.

واشار الهذال الى ان قبيلة عنزة تعتزم اقامة لقائها المقبل للحث على التصويت في الانتخابات حرصا منها وايمانا بدورها الوطني تجاه الكويت وايضا الابتعاد عن الفوضى والتشويش الموجود بالشارع.

جدعان الهذال

تمهيداً لانطلاق مرحلة البناء والعمل المشترك

الحريجي: التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ضرورة في المجلس المقبل

دعا مرشح الدائرة الرابعة سعود الحريجي الى ضرورة الاهتمام بالجوانب الصحية والتعليمية فضلا عن دفع عجلة الاقتصاد، مبينا أن الوضع بات في حاجة ماسة الى مراجعة شاملة، مطالبا بتحسين مستوى الخدمات الصحية، وإعطاء المزيد من الاهتمام بتطوير العملية التعليمية التي تساهم بدورها في الارتقاء بالقطاع الصحي، وتوفير عناصر بشرية مدربة لتحريك الاقتصاد وتحقيق التنمية

وبين ان هناك خللا واضحا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ووجد الصراع بينهما، وأصبح تدخل كل منهما في سلطات الأخرى هو الهدف الرئيسي، وتركت قضايا الشعب جانبا، حتى وقعت تطورات الأحداث الأخيرة التي أدت الى حل المجلس أخيرا، والبدء من جديد في المجلس القادم بطرح نفس القضايا وتقدم نفس الحلول، وفي النهاية ضاع الوقت وزادت فترات معاناة المواطنين، لافتا الى ضرورة التزام السلطتين كل بوظيفته التي حددها له الدستور، وينبغي توجيه الاهتمام إلى معاناة المواطنين

وشدد الحريجي على ضرورة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لاسيما في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها الساحة السياسية «أمر لا بد منه للنهوض بالبلاد لتصل الى مصاف الدول المتقدمة وتحقيقا للرؤية السامية بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا على المستوى الاقليمي».

وأضاف الحريجي ان الشعب الكويتي ينتظر من السلطتين ذلك التعاون المطلوب وفي مختلف النواحي لاسيما بالطرق السليمة والدستورية مع وجوب طي صفحة الماضي وفتح آفاق جديدة تمهيدا لانطلاق مرحلة البناء والعمل المشترك لإنجاز الكثير من الملفات العالقة.

سعود الحريجي

العنزي: الكويت بحاجة إلى صوت العقل

أكد مرشح الدائرة الخامسة علي العنزي أن الوطن في هذه المرحلة المفصلية من تاريخه في أمس الحاجة إلى صوت العقل والحكمة وتفعيل دور المواطنة الحقة للخروج من دوامة الصراعات والشقاق والفرقة التي بات يشعر بها الجميع، مشددا على ضرورة تغليب المصلحة العامة من جميع الاطراف للابتعاد عن حالة الاحتقان السياسي التي لن تساهم إلا في تأخر نهضة البلد وازدهارة. وأشار في تصريح صحافي إلى ضرورة الأخذ بتوجيهات صاحب السمو الامير الذي شخص برؤيته الثاقبة مكامن الخلل الذي يهدد وحدة الكلمة ويشق النسيج الاجتماعي لهذا الوطن الذي يعتبر مثالا رائعا للوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين جميع فئاته وشرائحه، محذرا من محاولة إثارة النعرات الطائفية أو القبلية والعبث بالنسيج الاجتماعي من أي شخص أو جهة كانت.